حزب الله يدعو الجيش والأمن لاستئصال الخطر التكفيري والسنيورة يتوقع انتهاء «داعش» مع نهاية المالكي

معلومات عن تكليف فتوش بإعداد فتوى دستورية للتمديد للبرلمان اللبناني

النائب طلال ارسلان مستقبلا رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي بحضور الوزير السابق مروان خيرالدين ورئيس الحزب الديموقراطي مروان ابو فاضل (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

هزة ارضية ضربت لبنان ما بعد منتصف ليل السبت ـ الاحد شعر بها اكثر سكان جبل لبنان وبيروت وصيدا، وخصوصا اقليم الخروب واقليم التفاح والساحل اللبناني من الجنوب امتدادا حتى بيروت، حيث هرع الناس بثياب النوم الى الحدائق والساحات بعيدا عن المباني، وتبين ان مصدرها «فالق روم» في قضاء جزين ولم تسجل اضرار.

لكن الدرجات الاربع التي سجلتها المراصد للهزة على مقياس ريختر ظلت اقل ضررا على الواقع اللبناني العام من الهزات السياسية والامنية التي تضرب لبنان بين حين وآخر، وتحديدا منذ شغور موقع رئيس الجمهورية الممنوع من انتخاب من يملأ فراغه.

لكن من حسن حظ اللبنانيين ان الهزة الارضية التي افسدت عليهم النوم جاءت بلا ارتدادات، بينما تتلاحق الارتدادات السياسية المعرقلة لانتخاب رئيس الجمهورية الى درجة الاستحواذ على كامل طاقة القوى العسكرية والامنية المستنفرة بوجه تداعيات الازمة السورية، وتاليا العراقية، امنا ونزوحا الى لبنان.

وزاد الطين بلة اعلان ابوبكر البغدادي نفسه خليفة للمسلمين على العراق والشام، وتصعيد مخاوف بعض الاطراف اللبنانية المتورطة في الازمة السورية من تمدد البغداديين الى لبنان.

في هذا السياق، يقول الشيخ نبيل قاووق نائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله ان خطر داعش في لبنان واقع قائم، ولا يمكن ان نتجاهله او نتنكر له، مشيرا الى ان المسؤولية الوطنية تفرض على الجيش والقوى الامنية استكمال المواجهة مع الخطر التكفيري واستئصاله من جذوره.

لكن القوى العسكرية والامنية الشرعية لا تبدو على هذا المستوى من القلق، وهي واثقة من ان الامن الوقائي والعمليات الاستباقية تشكل ضمانة في المرحلة الراهنة، فبعد بيان لواء احرار السنة ـ بعلبك وبيان لواء احرار الصليبيين الذي تلاه، اكد وزير الداخلية

مصادر لـ «الأنباء» عن المشنوق: أمن لبنان ممسوك بنسبة 90٪ و10٪ متفلت يمكن أن يتبلور باغتيالات أو تفجيرات

فارس سعيد: كلام حزب الله عن حماية الأماكن الشيعية المقدسة يذكرنا بكلام الصليبيين عن حماية المقدسات المسيحية في فلسطين

ان هذه البيانات صادرة عن استخبارات خارجية.

وفي حلقة نيابية اقتصرت على نواب ووزراء كتلة المستقبل، طمأن الرئيس فؤاد السنيورة الى ان المجتمع العراقي لا يتقبل داعش وخليفتها، وان اي تسوية سياسية في العراق تقوم على اساس إبعاد نوري المالكي وتكليف شيعي آخر بترؤس حكومة وحدة وطنية تنتهي قصة داعش.

ونقل المشاركون في الحلقة لـ «الأنباء» قول وزير الداخلية نهاد المشنوق ان الامن في لبنان ممسوك بنسبة 90٪ مقابل تفلت بنسبة 10٪، يمكن ان تشهد تفجيرات او اغتيالات. وتزامن هذا مع كشف اللواء ابراهيم بصبوص المدير العام لقوى الامن الداخلي عن مخطط لداعش يستهدف قرى شيعية مجاورة لبلدة عرسال، وان عددا من هؤلاء الداعشيين سينتقلون الى مخيم عين الحلوة في صيدا بواسطة بطاقات هوية فلسطينية، مع الاشارة الى ان المسؤولين عن امن المخيم نفوا علمهم بالأمر.

النائب عاطف مجدلاني عضو كتلة المستقبل قال في حديث متلفز ان تنظيم داعش يحظى بحماية النظامين العراقي والسوري، لذلك كانت البراميل المتفجرة تتساقط على مواقع الجيش السوري الحر.

واضاف: قبل ذهاب حزب الله للقتال في سورية، لم يكن ثمة ارهابي انتحاري في لبنان، وقبل اجرام النظام السوري بحق شعبه لم يكن هناك ارهاب في سورية.

منسق الامانة العامة لقوى 14 آذار فارس سعيد رأى عبر تويتر ان كلام حزب الله عن حماية المقدسات الشيعية في سورية والعراق يشبه كلام الصليبيين في القرن الثاني عشر حول حماية المقدسات المسيحية في القدس.

ومع ابتعاد الاستحقاق الرئاسي عن صدارة الاهتمامات الاقليمية، اتسع نطاق التجاذبات السياسية حول الاستحقاقات الاخرى من الانتخابات النيابية الى النازحين السوريين الى سلسلة رتب ورواتب الموظفين التي تسبب عدم اقرارها في بتعطيل تصليح الامتحانات الرسمية السنوية لطلبة لبنان، وكذا الحال في ملف تفريغ اساتذة الجامعة اللبنانية الذي تخوف وزير التربية الياس بوصعب من ربطه بالصراع السياسي اذا بقي مجلس النواب معطلا.

والملف النيابي جزء من معضلة الفراغ الدستوري الحاصل، فالاستحقاق النيابي يطل اواخر هذا الشهر، ومعوقات اجراء الانتخابات اكثر من التسهيلات، اذ ثمة فريق نيابي (14 آذار) يتحفظ على انتخابات نيابية في ظل شغور رئاسة الجمهورية، لسببين مبدأيين، كما تقول مصادر هذا الفريق لـ «الأنباء»، الأول لعدم جواز اجراء انتخابات نيابية بغياب رئيس الجمهورية معطوفا على غياب قانون انتخابات محل اجماع، واستحالة تشريع قانون جديد وسط شغور رئاسة الجمهورية، وبالتالي ضعف امكانية التوافق على التوافق على قانون موحد للانتخابات.

والثاني الذي يفترض ان يكون الاول لارتباطه بآلية عمل الدولة بعد انتخاب البرلمان الجديد حال حصوله، اذ حينها تصبح الحكومة بحكم المستقيلة، وليس من رئيس للجمهورية يقبل استقالتها، ثم تجري مشاورات لتشكيل حكومة جديدة وبذلك يتعمم الفراغ الدستوري وتتلاشى الدولة.

من هنا يتم التداول بفكرة التمديد لمجلس النواب سنتين اضافيتين مع التركيز على توافق رئيس المجلس نبيه بري مع النائب وليد جنبلاط على الامر، علما ان اوساط النائب جنبلاط وردا على سؤال لـ «الأنباء» اعتبرت اجراء انتخابات نيابية بغياب رئيس الجمهورية في غير محله، وقبل انتخاب رئيس لا نفكر بالانتخابات.

وزير الداخلية نهاد المشنوق قال من جهته ان وزارة الداخلية تواصل الاستعدادات الانتخابية وفقا لقانون 1960 على اساس انها ستحصل في المواعيد المحددة، بمعزل عن القرار السياسي العائد الى مجلس النواب، مشيرا الى ان رئيس المجلس سيجري مشاورات قريبة بهذا الشأن.

في هذا السياق، يقول النائب انطوان زهرة عضو كتلة القوات اللبنانية، ان الدعوة الى اجراء التعديل الدستوري لخوض الانتخابات النيابية بغياب رئيس الجمهورية ليست بريئة، وشدد على أولوية انتخابات رئاسة الجمهورية.

وهكذا اكد ايضا النائب احمد فتفت عضو كتلة المستقبل على انتخاب رئيس الجمهورية وليس على اي شيء آخر، لأنه بإجراء الانتخابات النيابية بغياب الرئيس تدخل في الشغور الكامل للبلد.

فتفت قال انه مع مبدأ الانتخاب وضد التمديد للمجلس، لكن يجب اجراء الانتخاب الرئاسي اولا لكن في معلومات «الأنباء» ان التوجه نحو التمديد لمجلس النواب، بات امرا واقعا، وأن ثمة من يتحدث عن تكليف النائب الحقوقي نقولا فتوش بإعداد الفتوى الدستورية لتمديد ولاية المجلس مرة ثانية، باعتبار انه كان اعد اقتراح القانون الذي على أساسه مددت ولاية المجلس حينه من 20 يونيو 2012 الى عشرين نوفمبر 2014 وبالتالي فهو صاحب تجربة في هذا الحقل.

مصادر ديبلوماسية لـ «الأنباء»: شبكة الأمان الإقليمية والدولية فوق لبنان لاتزال موجودة

بيروت ـ محمد حرفوش

تجزم مصادر ديبلوماسية بأن لا انفجار أمنيا كبيرا وواسعا في لبنان أقله في الظرف الحالي، لأن شبكة الأمانة الإقليمية والدولية فوقه لاتزال موجودة، ما يعني أن كل اختراق أمني في حال وقوعه سيكون محددا في الزمان والمكان، ولن يكون جزءا من مسلسل متماد.

وبحسب المصادر فإن المصلحة الدولية بالحفاظ على أمن لبنان واستقراره والتي تجلت في التفاهم الفرنسي ـ السعودي ـ الإيراني المشترك على تأليف «الحكومة السلامية» وتسليم الوزارات الأمنية من الداخلية إلى العدل والاتصالات إلى فريق 14 آذار وضبط مناطق التوتر من طرابلس إلى عرسال والقبض على زعماء المحاور، هذه المصلحة مازالت تدفع باتجاه الإمساك بالأمن ما أمكن وتحييده عن المستجدات في العراق وسورية.

وتضيف المصادر أن التركيز على الوضع الأمني سيبقى هو الأولوية في هذه المرحلة، لافتة إلى تعاون داخلي وخارجي لمواجهة المجموعات التي تسعى إلى تفجير الوضع الداخلي اللبناني، وقد تحققت إنجازات عديدة في هذا الإطار.

وأشارت إلى أن مراجع سياسية وأمنية كانت قد تبلغت من سفراء بأن هناك إرادة تخريب كبرى للبنان من قبل مجموعات تهدد لبنان ومصالح الغرب في آن معا، وعلى هذا الأساس أتت «هجمة» الأجهزة الغربية لمساعدة لبنان لمواجهة خطر الإرهاب.

المصادر لفتت إلى أن المبالغة في الخوف أو التخويف من انسحاب المشهد الداعشي على لبنان هي في غير محلها، مشيرة إلى انه لا أحد من القوى الرئيسية في لبنان يريد المواجهة مع أحد، كما أنه لا أحد يريد تغطية من يمكن أن يتحمس نتيجة الحرب المذهبية في الجوار للخريطة في الداخل، أضف إلى ذلك، فإن تلاقي القوى السياسية في حكومة واحدة يخفف بدوره من حدة التشنج في الشارع ويؤمن الغطاء للأجهزة الأمنية، الأمر الذي يساهم في تعطيل مفعول أي عمل أمني كبير.

إزاء ذلك استبعدت المصادر أن تتمكن داعش أو أخواتها من تحقيق مكتسبات كبيرة في لبنان على غرار ما حققته في غزواتها في سورية والعراق، لكنها قد تستطيع أن تهدد الاستقرار بعمليات إرهابية خاصة.

مصدر نيابي لـ «الأنباء»: الغيبوبة السياسية اللبنانية مستمرة لحين التفاهمات الغربية ـ الإيرانية

بيروت ـ ناجي يونس

يتحكم في لبنان اليوم مساران، أحدهما داخلي، قوامه الغيبوبة السياسية التامة على مختلف الأصعدة، بدءا من استحقاق الرئاسة الاولى منذ انقضاء ولاية الرئيس ميشال سليمان في 25 مايو الماضي. وتنسحب هذه الغيبوبة على مختلف الأصعدة، سياسيا بتعطيل التشريع، ووقف بت سلسلة الرتب والرواتب، واقتصاديا وماليا بغياب أي مشروع إصلاحي، أو استثماري بدءا من إقرار موازنة عامة للدولة للعام 2014.

ويرى مصدر نيابي لـ «الأنباء» أنه في ظل هذه الغيبوبة، تمارس الأجهزة الأمنية مهماتها بقوة، وتحقق نجاحات، وتتولى التنسيق بين بعضها البعض، ويساعدها كثيرا في هذا الإطار أن الدول حريصة جدا على استقرار لبنان، مما يسهل تزويد الدولة بالمعلومات المتوافرة عن الشبكات الإرهابية. ومن عناصر القوة في ظل هذه الغيبوبة أن اللبنانيين يرفضون الارهاب، وأنه لا بيئة حاضنة على الإطلاق لكل الشبكات والخلايا الإرهابية النائمة على الأراضي اللبنانية. إلا أن لبنان يفتقر بقوة في ظل كل هذه الظروف، الى الأمن السياسي، الذي يبقى حاجة ماسة لكل اللبنانيين في كل مكان وزمان. أما المسار الثاني فهو خارجي، ويمتد من سورية الى العراق، وصولا الى المفاوضات بين إيران والمجتمع الدولي، حيث يمكن التأكيد على أن الخروقات تحققت، وان الإعلان عن نتائجها وتفاهماتها سيحصل على الأرجح قبل شهر أكتوبر المقبل. وحتى ذلك الحين، أي حتى أكتوبر سيبقى لبنان في الغيبوبة، بحسب المصدر الذي يرى أن المخاطر قائمة سواء بوقوع اغتيالات، أو تفجيرات انتحارية في كل الاتجاهات، والأماكن، والأنواع، حتى في المناطق المسيحية، إلا أنها لن تصل الى مواجهات مذهبية على الإطلاق. وحتى ذلك الحين، سيتعرض لبنان لمخاطر عدة، وهذه المخاطر تتوارى في حال إعلان التفاهمات الغربية مع إيران، وفي هذه الحالة يبدأ جديا البحث عن انتخاب رئيس جديد، أما إذا تعثرت هذه التفاهمات فلا داعي للاستنتاجات في رأي المصدر.

مناقشات حادة بين المشنوق والعلماء المسلمين

بيروت: الاجتماع الذي عقده وفد هيئة العلماء المسلمين مع وزير الداخلية نهاد المشنوق للبحث في سبل التخفيف من التوتر في طرابلس واهتزاز هيبة الخطة الأمنية للمدينة من خلال أكثر من حادث، تخللته مناقشات حادة بخاصة في ما يتعلق بالتوقيفات التي طاولت عشرات الشبان، إذ تعتبرها الهيئة «متسرعة وكيدية غالب الأحيان».

واتفق وفد الهيئة والوزير المشنوق على وجود خلل في الخطة الأمنية يحتاج إلى تصويب، وعلى أن هناك خطرا حقيقيا يطاول «الوضع السني» بسبب بروز ظاهرة الانتحاريين في المنطقة وإمكان وصولها الى لبنان في شكل فعلي وكبير.

الوفد ناقش أيضا أمورا مرتبطة بأوضاع البيئة الإسلامية في لبنان والمنطقة، والتضييق الممارس ضد الشباب المسلم الملتزم، وتداعيات ذلك في ظل تطورات العراق، التي قد تفتح الباب إلى مزيد من التطرف والتعصب.

رفض ربط ملف الاستحقاق الرئاسي بتطورات الأوضاع في المنطقة

الجميل لـ «الأنباء»: مبادرة عون تثير الحساسيات المسيحية والإسلامية

الرئيس الأسبق امين الجميل

بيروت ـ اتحاد درويش

أبدى الرئيس أمين الجميل أسفه لعدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية حتى اليوم، معتبرا ان هناك تقاطع مصالح داخلية وخارجية تمنع هذا الانتخاب، لافتا الى انه يتبين أكثر فأكثر ان هناك أطرافا في الداخل من مصلحتها الفراغ على انتخاب رئيس وهي تعمل كل ما في وسعها من أجل تعطيل النصاب ومنع إجراء الانتخابات الرئاسية حسب الأصول الدستورية، مشيرا الى وجود مصالح ذاتية عند البعض تتفوق على المصلحة الوطنية وهو يتصرف على هذا الأساس، متهما قوى إقليمية تعتبر من مصلحتها إبقاء الفراغ على الساحة اللبنانية كون هذا الفراغ يخدم مآربها وهي تصب الزيت على النار من أجل استمراره لاسيما على صعيد الرئاسة الأولي. ورأى انه ليست هناك استعدادات أكان لدي الطرف الداخلي أو لدى الطرف الخارجي للعودة الى الانتخابات في القريب المنظور.

ورأى الرئيس الجميل في تصريح لـ «الأنباء» ان انعكاسات الفراغ الرئاسي لا تُحصى على صعيد حسن سير المؤسسات ولو انها تحاول ان تقوم بواجباتها بالحد الأدنى، لافتا الى ان الفراغ في مؤسسة رئاسة الجمهورية يوثر على معنويات المؤسسات الأخرى وعلى فاعليتها، معتبرا ان هذا الأمر يؤثر أيضا على مصداقية لبنان في الخارج الذي كان بدأ يدعم لبنان أكان فيما يسمى باجتماعات باريس 1 و2 و3 أو في اجتماعات روما، أو الجهود التي تبذل في الأمم المتحدة لدعم لبنان على الصعيد الأمني ودعم الجيش أو على الصعيد الإنمائي، ورأى ان كل هذا الدعم يتأثر بسبب فقدان الثقة بالواقع اللبناني وبالتالي يضع مصداقية لبنان على المحك ويكون له تأثير بالغ على المصلحة اللبنانية العليا.

وردا على سؤال حول غياب المبادرات والتوافقات في ملف الاستحقاق الرئاسي، لفت الرئيس الجميل الى الدعوات المتكررة لتأمين النصاب واجراء الانتخابات وفق ما يقتضيه الدستور، مشيرا الى ان البعض يتمتع بقدرة على تعطيل النصاب معتمدا مبدأ انه لا نصاب إذا لا يضمن انتخابه هذا الفريق لضمان نجاحه، مشيرا الى انه سعى في مرحلة من المراحل لإطلاق مبادرات باتجاه الحل، لانه لا يجوز ان تبقى الأمور على حالها، كاشفا عن تحرك جديد يمكن ان يثمر حلولا إذا ما صفيت النوايا.

وأوضح الرئيس الجميل ان البطريرك الماروني بشارة الراعي سعى منذ ما قبل 25 مايو لإتمام الاستحقاق الرئاسي في مواعيده الدستورية وبذل كل ما في وسعه من أجل تحقيق هذا الهدف، لافتا الى ان البطريرك الراعي دعا الى بكركي القادة المعنيين كما القيادات الأربع الأساسية وبالرغم من ذلك لم تثمر المساعي التي بذلها، مشيرا الى أن البطريرك الراعي سيستمر في بذل كل الجهود إنما لا مجال من قبله لفرض أي حل على المعنيين، ورأى أنه إذا كان المعنيون لا يريدون الحل، فلا يمكن لغبطة البطريرك أن يفرض هذا الحل.

وعما اذا كان ملف الاستحقاق الرئاسي ينتظر تطورات المنطقة، رفض الرئيس الجميل ربط ملف الانتخابات الرئاسية بأي تطور إقليمي، لافتا الى أن هذا المنطق لسوء الحظ مفروض علينا ولا يمكن أن ننصاع لأجواء كهذه. وأكد أن هناك مساعي وجهودا تبذل من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية، والدليل على ذلك أنه في كل جلسة يحدد موعدها يحضر فريق 14 آذار ونواب الكتائب الى المجلس من قبيل إصرارهم على أن تجرى الانتخابات في أسرع وقت، ورأى أنه لا ينبغي على الإطلاق التأقلم مع الفراغ لأن أخطر ما في الأمر هو أن تتأقلم مع إدارة الفراغ وبالتالي لا نعد نشعر بخطورة الوضع وبضرورة انتخاب رئيس.

وعما إذا كان يرى أن ملف الاستحقاق الرئاسي مازال يشكل أولوية بالنسبة للخارج، قال الرئيس الجميل: علينا مساعدة أنفسنا، فلماذا نريد أن يكون الخارج أكثر اهتماما بالواقع اللبناني من اللبنانيين أنفسهم، ورأى أن الخارج عندما يشعر بأن هناك عراقيل وعناصر لا يهمها مصلحة البلد كما هو الحال الآن، فإن هذه القوى الخارجية ستركز اهتمامها على شؤون غير الشؤون اللبنانية.

ورأى الرئيس الجميل أنه من الطبيعي أن تسرع الظروف الأمنية في انتخاب رئيس جديد لكي تستقر كل المؤسسات ويعطى الزخم اللازم لها، لاسيما الأمنية والقضائية لتعزيز الوحدة الداخلية والكيان الوطني وحفظه من التشرذم والنزاعات والصراعات على اقتراحات لا تجدي نفعا في الوقت الحاضر، معتبرا مبادرة العماد عون تنطوي على مجموعة من السلبيات كان الأجدى به أن يطرحها في أجواء مستقرة.

وأعرب الرئيس الجميل عن اعتقاده أن طرح مبادرة عون جاءت نتيجة شعوره أن حظوظه الرئاسية باتت معدومة وان حواره مع تيار المستقبل لم يصل إلى نتيجة في هذا الإطار، وقد أطلقها للتغطية على سلبيات المرحلة السابقة، ورأى أن كل فريق سياسي بإمكانه أن يطرح أفكارا وهذا من حقه. لافتا الى أن حزب الكتائب طرح أفكارا تتعلق بتطوير النظام، وقد تحقق قسم كبير منها الحياد واللامركزية والدولة المدنية، وقد قوبلت بالترحيب.

وقال: لا يمكن طرح مبادرة في ظل الفراغ القائم، موضحا أن هناك ملاحظات كثيرة على مضمون المبادرة، لافتا الى اتفاق الطائف الذي يرعى علاقات اللبنانيين بين بعضهم البعض، مشيرا الى أن طرح العماد عون يتناقض مع الواقع اللبناني ويثير الحساسيات أكان ضمن الوسط المسيحي أو ضمن الوسط الإسلامي، وأكد أننا في غنى عن المزيد من التشرذم.

أخبار وأسرار لبنانية

● **قصة تدهور العلاقة بين سليمان والأسد:** يروي الرئيس السابق ميشال سليمان قصة تدهور علاقته مع الرئيس بشار الأسد وحلفاء سورية في لبنان، فيقول (حديث إلى «الحياة»): «عندما بدأت الأحداث في سورية بقيت على تواصل مع الرئيس الأسد، وكنت بقدر المستطاع أتحدث هاتفيا عن التداول والديموقراطية وقرار الشعب، إلى أن حصلت قصة ميشال سماحة، هذه القصة مهمة جدا، وللتاريخ كان سماحة بمثابة مندوب بيني وبين الرئيس الأسد، ثم جاء وقت بدأ (سماحة) يبدي رغبة في العمل السياسي والإدلاء بمواقف سياسية عندها فضلت اعتماد مندوب آخر، إذ كيف أتصور أن يقدم المندوب بيني وبين الأسد على نقل متفجرات إلى لبنان؟ في حينه شجبت الأمر فيما يخص سماحة من دون تجريم أحد، ولكن جوابا على سؤال صحافي مفاده هل أجريت اتصالا بالرئيس الأسد أجبت لا، ولكن من المؤكد أنه سيتصل بي، ولمجرد إدلائي بهذا القول توقف العداد ليس من جانب سورية، إنما من جانب قسم من حلفاء سورية، وبدأت الاتهامات والتخوين والقدح، وقولي إنه من المؤكد أنه سيتصل بي لم يكن موجها ضد سورية، فأنا كنت اتصلت بالرئيس الأسد عندما حصلت قصة آصف شوكت لتعزيته، وفي اعتقادي أن رد فعل حلفاء سورية ولد إحراجا للرئيس الأسد، فلم يتصل بي ثم طال الوقت ولم يحصل اتصال، وكل ما قصدته بقولي إن الرئيس الأسد سيتصل بي هو الحصول منه على توضيح لما حصل».

● **قوى الأمن الداخلي:** كشف الوزير نهاد المشنوق أنه طلب من مجلس الوزراء رفع عديد قوى الأمن الداخلي إلى 40 ألفا أي بزيادة 10 آلاف عن عديدها في الوقت الراهن للقيام بواجباتهم التي يشهد لهم بها كل المواطنين في كل لبنان بالشراكة مع الجيش وسائر القوى الأمنية.

● **خطة بيروت الأمنية:** عن خطة بيروت الأمنية تقول مصادر أمنية إنه لا يمكن التلاعب بأمن العاصمة والضواحي، من هنا، تكمن أهمية الخطة الأمنية في بيروت التي تضم كل المذاهب والطوائف والقوى السياسية، ويقطنها نحو مليوني نسمة، وترتسم فيها خطوط تماس جديدة وقديمة، وأي خضة ستؤدي إلى انفلات الوضع، لذلك، احتاجت وقتا طويلا للدرس المتأني، وخطة بيروت مؤجلة إلى ما بعد رمضان، لأن الناس مربكة في هذا الشهر، والحواجز ستسبب زحمة إضافية، وهي لن تقتصر على بيروت الإدارية فقط، بل ستشمل الضواحي الشرقية والجنوبية، من نهر الكلب مرورا بساحل المتن والأشرفية والضاحية الجنوبية ومحيطها، وبيروت الغربية وصولا إلى خلدة.

ويؤكد المعنيون أن هناك عددا كافيا من العناصر الأمنية لتغطية هذه المنطقة الكبيرة، التي ستحتاج إلى ما يزيد على 3000 عنصر، ولن تعلن وزارة الداخلية عن توقيت بدء الخطة لأنها ستعتمد عنصر المفاجأة، وأن وضع بيروت مغاير تماما لوضع طرابلس، فلو اعتمد عنصر المفاجأة في طرابلس، واعتقل قادة المحاور، لاشتعل البلد.